المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الحياة السياسية بعد العام 2008

م.د. ورقاء محمد رحيم
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، المرأة، التشريعات المحلية، التحديات.

الملخص:

من اجل تحقيق العدالة والمساواة في أي مجتمع وتعزيز المسار الديمقراطي، تكون مشاركة المرأة أحد المؤشرات الدالة على النضج السياسي وما تعنيه من ارتباط بين المشاركة السياسية من ناحية وبين جهود التنمية السياسية من ناحية أخرى. ان موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية هو موضوع يمثل محاولة للوقوف على واقع مشاركتها في الحياة السياسية في السلطات التشريعية والتنفيذية وبيان معوقات المحيط بها كتحدي يسعى ليسلب من المرأة الجزائرية ما منحته إياها القوانين الدولية والمحلية.

المقدمة:

حظيت المشاركة السياسية للمرأة باهتمام دولي بالغ، اذ تعد من اهم الحقوق والحريات الإنسانية، فالمشاركة السياسية هي ظاهره حضارية، كما هي ظاهره سياسية، وحينما يصل المجتمع الى مرحله معينة من الرقي والتقدم فان مسألة المشاركة السياسية للمرأة تعد من قضاياه الاساسية، كما يعد مؤشر على المستوى الديمقراطي ووعي النظام السياسي وتوجيه التنمية للانتفاع بقدرات المرأة السياسية، وقد نصت عليها العديد من الدساتير الدول على مشاركة المرأة ومنها الدساتير الجزائرية، وذلك لتعزيز حضور المرأة في الحياة العامة وترقية المشاركة السياسية للمرأة بالمساواة مع الرجل .

إن البناء الديمقراطي التشاركي في المجال السياسي يفرض مشاركة الجنسين تطبيقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية، ويتم تفعيل المشاركة السياسية في صنع القرار عن طريق الانتخاب، الذي يعد الوسيلة الفعالة للتحكم في موازين الحياة السياسية فأضحت القوانين تهتم بمشاركة المرأة

وتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة، فالمرأة أصبحت تتحصل على أعلى الدرجات والمؤهلات العلمية لتحقيق المشاركة السياسية أكثر من المشاركة الاجتماعية، لأنها من الناحية الاجتماعية المرأة نصف المجتمع.

لم تتضمن المنظومة القانونية في الجزائر أي مانع للمرأة من ممارسة حقوقها السياسية ترشيحاً او تصويتاً لكن هناك مجموعة من العوامل والعقبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حالت دون تحقيق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة الجزائرية مما فرض على الدولة الى اجراء إصلاحات دستورية وقانونية وسياسية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها من نيل حقوقها السياسية كافة.

ضمن هذا الطرح يأتي هذا البحث كمحاولة لتقصي واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. واقع سنحاول الوقوف من خلال ثلاثة محاور هي

المحور الاول: التطرق الى المفاهيم المحورية لهذا البحث وهي المشاركة السياسية واهميتها.

المحور الثاني: ومن خلاله حاولنا الوقوف على جملة من القوانين الجزائرية، والتي سعت إلى تكريس

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

المحور الثالث: وهي محاولة للكشف على واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية باستعراض مسيرة هذه المشاركة.

المحور الرابع: تطرق الى واهم المعوقات التي حالت دون المشاركة السياسية الفعالة للمرأة، ختمناه بتوصيات من شأنها الحد من هذه المعوقات.

اشكاليه البحث:

ان موضوع المشاركة السياسية وعلى وجه الخصوص تمثيل المرأة في المجالس النيابية والاحزاب السياسية جذب الجدل والاهتمام بين النساء بشكل خاص والمهتمين بالسياسة في العالم بشكل عام كنتيجة للتحول الديمقراطي الذي شهده العالم. وعلى الرغم من الدساتير والتشريعات الجزائرية قد منحت المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل للمشاركة في مختلف الأصعدة والمستويات الا انه لازالت مشاركه المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ضئيلة، مما يبرز مشكله

تواجه المرأة الجزائرية تتعلق في معوقات مشاركتها في الحياة السياسية وتسعى هذه الدراسة الى الإجابة على التساؤلات الأتية:

1.ما هو واقع مشاركه المرأة الجزائرية في الحياة السياسية؟

2.ما هي المعوقات التي تحول دون مشاركه النساء في الحياة السياسية؟

فرضيه الدراسة

ينطلق البحث من فرضيه مفادها ان تنامي مشاركه المرأة السياسية يزيد من تعزيز الديمقراطية ويحقق التمثيل الفاعل لكل شرائح المجتمع الجزائري والعكس صحيح.

اهداف البحث

يهدف البحث الى القاء الضوء على واقع مشاركه المرأة الجزائرية في الحياة السياسية بعد عام 2008 من خلال معرفه نسبه تمثيلها في البرلمان والمجالس المحلية، ومعرفه اهم التحديات او المعوقات التي تعترض مسيره المرأة في العمل السياسي، وبهذا يكمن اهميه هذه الدراسة من ان دور المرأة في الحياة السياسية وممارستها لحقوقها السياسية، ومشاركتها في العمل السياسي يسهم في دفع مسيره الديمقراطية خاصه في المرحلة الحالية التي تستهدف تحولاً كبيراً في عمليه الاصلاح السياسي في الجزائر.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تخليل المفاهيم المتربطة بالمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ووصف الواقع القانوني لتلك المشاركة بالتركيز على القوانين والتشريعات الجزائرية ورصد واقع التمثيل السياسي في بعض المؤسسات الرسمية .

المحورالاول: مفهوم المشاركة السياسية واهميتها

اولاً: مفهوم المشاركة السياسية

بالرغم من ان مفهوم المشاركة السياسية كان موضوعاً للجدل والحوار الذي يعكس اتجاهات متباينة سواء في الادبيات العربية او الأجنبية، لكن الذي لا خلاف عليه ان أصل مفهوم المشاركة السياسية غربي، فهو نتاج الديمقراطية الغربية، اذ يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الراي بين الباحثين السياسيين والكتاب المهتمين بالشأن العام على حدا سواء. فالبعض يقصر هذا المفهوم على مجرد السلوك السياسي للمواطنين في

الحياه السياسية ومن هؤلاء الكتاب (لوسيان باي) الذي عرف المشاركة السياسية بأنها " تعني مشاركه اعداد كبيره من الافراد والجماعات في الحياه السياسية " [1]، كما يتضمن هذا المفهوم لدى البعض الاخر تلك المشاركة الطوعية من جانب المواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات واختيار النخب الحاكمة على كافه المستويات اذ يعرفها مايرون واينر " اي فعل طوعي ناجحاً كان ام فاشلاً، منظم أم غير منظم ، عرضياً ام متواصلا مستخدماً وسائل شرعيه او غير شرعيه، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على اي مستوى حكومي محلياً كان ام وطنياً "[2]، ويتسع هذا المفهوم لدى البعض ليشمل السلوك السياسي للمواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات على كافه المستويات من خلال المجالس المنتخبة فيعرف كمال المنوفي المشاركة السياسية من خلال مزاوله الإرادية لحق التصويت او الترشيح للهيئات المنتخبة، او مناقشه القضايا السياسية مع الاخرين، او الانضمام الى منظمات المجتمع المدني"[3]كما يربط البعض في اطار تعريفه للمشاركة السياسية بين السلوك السياسي للمواطنين وعده متغيرات اخرى مؤثره تشمل الوعي والاهتمام السياسي لدى لأفراد ، وكذلك اتجاهاتهم وآرائهم ازاء مفردات البيئة السياسية المحيطة.

وعند مراجعة الادبيات العربية والغربية المعاصرة نلاحظ ان مفهوم المشاركة السياسية يتضمن كافة الابعاد والمستويات السابق ذكرها.، فالسلوك السياسي للمواطنين في اي مجتمع يصعب تفسيره بمعزل عن دراسة درجه الوعي والاهتمام السياسي للأفراد، كما يصعب ايضاً تفسير السلوك السياسي للمواطنين بمعزل عن معرفه اتجاهاتهم وآرائهم ازاء مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشتمل عليه من نظام حاكم واحزاب سياسية ونظام انتخابي وآليات صنع القرار، وجدوى ممارسه الحقوق الانتخابية، فضلاً عن ما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين واطر مؤسسيه تسهم في تنظيم الممارسة الديمقراطية[4] .

وبالرغم من كثره التعاريف التي اعطيت لمفهوم المشاركة السياسية الا ان اغلبها لم تشير الى موقع المرأة منها، ولعل التعريف الاقرب الى الاقرار بحق المرأة في المشاركة السياسية من خلال الاقرار بما يجب ان تتضمنه هذه المشاركة من تكافؤ الفرص الممنوحة لجميع المواطنين وقيامها على اساس عدم التمييز واللذان يُعدان الاساس في مشاركه المرأة السياسية ، وهو ما ذهب اليه كل من الدكتور (داود الباز) والدكتور (عمر الخطيب) ، اذ عرف الاول المشاركة السياسية بأنها

" اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغه شكل الحكم والاسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه ، اذ يكون بإمكانهم صياغه الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياه في ظله "[5]، اما الثاني فقد عرفها على انها " ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئه طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة بما يحقق اهدافها المرجوة "[6]. ومن تلك التعاريف نستنتج ان مصطلح المشاركة السياسية لا يعني هو الذهاب للأدلاء بالصوت في عمليات الاقتراع النيابية وحسب وانما يندرج تحت هذا المفهوم من الحقوق والأنشطة والممارسات بما في ذلك حق المرأة في التصويت والترشيح وممارستها لذلك في اطار جميع العمليات الانتخابية للبرلمان، والنقابات المهنية والمجالس الإدارية للمؤسسات والحكم المحلي والاتحادات وغيرها من هيئات التمثيل والتوجيه في المجالات الإدارية والتنظيمية وذلك على قدم المساواة مع الرجل وبدون اي شكل من اشكال التمييز والتحيز[7].

ثانياً: صور المشاركة السياسية

:تتمثل صور المشاركة السياسية في[8]

1. الهيئة الانتخابية: تتشكل الهيئة الانتخابية من جميع مواطني الدولة ممن لهم حق التصويت، وهم عدد السكان جميعهم مطروحا منهم من ليس له ذلك الحق من الفئات، سواء كان ذلك بسبب السن أو طبيعة العمل أو الحرمان الجنائي، ويصدر كشف بأسماء هيئة الانتخاب وهو ما يعرف بالجداول الانتخابية.
2. المشاركة بالترشيح: يعتبر الترشيح عموما سواء للمجالس النيابية أو رئاسة الدولة أعلى مستوى للمشاركة السياسية، فهو مشاركة في صنع القرار السياسي في الدولة والمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. المشاركة بالتصويت: لما كانت المشاركة السياسية هي مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار أو اتخاذه، التي تشمل التعبير عن رأي معين في قضية عامة والعضوية الحزبية والانضمام لمؤسسة المجتمع المدني أو التعاون معها والترشيح في الانتخابات، لذلك فن التصويت والانتخابات هما أحد جوانب المشاركة السياسية.

ثالثاً: مستويات ممارسة المرأة للعمل السياسي

وعلى اساس ما تقدم نلاحظ ان المشاركة السياسية تمثل اساس الديمقراطية وتعبيرا عن سيادة الشعب، وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعه بشريه تتكون من الرجال والنساء الذين يتوفر لديهم شعور بالانتماء الى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن ارادتها متى توفرت لديهم الامكانيات المادية والمعنوية ووسائل او اليات التعبير. وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام ومشاركه المواطنين سواء كانوا رجال ام نساء في إنجازه، فهي اذن ارقى تعبير للمواطنة التي تمثل في جمله النشاطات التي تمكن المواطنين والمواطنات من ممارسه السلطة السياسية، ولتحقيق هذا الهدف ، تقوم المشاركة السياسية على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء والرجال وتفترض الاعتراف على قدم المساواة بين النساء والرجال بمجموعه الحقوق العامة والحريات السياسية التي بدونها لا يمكن ان يقوم المواطن والمواطنة بهذه المهمة، وكما تفترض التمتع بهذه الحقوق واحترامها حتى تحترم اراده المواطنين ويتمكن الشعب بنسائه ورجاله من التعبير عن آرائه وارادته .

رابعاً: اهميه المشاركة السياسية للمرأة

قبل معرفه اهميه المشاركة السياسية للمرأة لابد من ان نذكر ان بدايات القرن الجديد شهد تطوراً ملحوظاً للاهتمام بوضع المرأة ومكانتها في المجتمعات العربية وخاصه المجتمعات ذات الطابع التقليدي او البدوي سواء من قبل الباحثين والدارسين او من قبل المنظمات الدولية والمحلية او من قبل منظمات المجتمع المدني، وهناك عده عوامل ساهمت في التحول المجتمعي تجاه قضايا المرأة ، ويأتي في مقدمه هذه العوامل[9] :

1. الاهتمام الدولي بمسألة تمكين المرأة من منظور حقوقي، لاسيما في الدول النامية، وهو اهتمام تجاوز المنظور الدعائي والخدمي الضيق الذي ظل سائداً لمده ليست بالقصيرة، الامر الذي أصبح معه قضايا المرأة على قمة اولويات الاجندة واحد المحاور الرئيسية للعديد من المؤتمرات الدولية التي تنظمها الامم المتحدة.
2. توجيه غالبيه الدول العربية نحو اعطاء مزيد من الحقوق للمرأة، حتى أصبح موضوع تمكين المرأة من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحد أبرز آليات عمليه الاصلاح السياسي في غالبيه البلدان العربية.

3. نمو المجتمع المدني العربي، وتطور الجمعيات النسائية من داخله، ادى الى تزايد الوعي المجتمعي والنسائي بأهمية مواجهه المشاكل والصعوبات التي تعوق دورها كشريك للرجل في الحياة، كما وفرت آليات مجتمعيه جديده لمواجهه قيود الموروث الثقافي والاجتماعي اضافه الى التوافق مع المنظور العالمي لحقوق الانسان.

اما اهميه تناول موضوع مشاركه المرأة السياسية فترجع الى الاتي[10]:

1. التنمية في تعريفها هي كشف عن الامكانات المدخرة في المجتمع، باعتبارها ان المرأة هي نصف المجتمع، فان الاهتمام بمشاركتها في الحياة السياسية وفي المجالات الاخرى، هو كشف عن امكانات المرأة المدخرة والتي تضاعف حجم القدرات لدى المجتمع ويدفع بالتالي بمعدلات نموه الى مستويات اعلى.
2. ان مشاركه المرأة في الحياة السياسية سوف يرسخ لديها مضمون المواطنة الذي يعني – ضمن ما يعنيه- ان تمنح ولاءها لفكره الدولة فقط، وهذا بدوره يقود الى دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.
3. ان المشاركة السياسية للمرأة ستساعد على منحها حصانه ثقافيه وفكريه تحول دون اختراقها بتوجيهات من الخارج تستهدف زعزعه ثوابتها الدينية ومن ثم الثوابت الدينية لأفراد اسرتها.
4. توسيع قاعده التمثيل في الهيئات البرلمانية، الامر الذي يزيد من قوه وعمق تمثيلها للمجتمع، مما يعمق مفاهيم الانتماء الوطني والاعتزاز القومي، وينمي قوه العطاء وفعالية الانتاج، ويعزز مكانتها في المجتمع وتطوير مهاراتها في تربيه اجيال فاعله وواعيه، فضلاً عن تعزيز وتوظيف طاقة الامه جميعها في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

وهناك العديد من الايجابيات من مشاركه السياسية للمرأة والتي يمكن ان نوجزها [11]:

1. تحسين صوره وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة، وهي نصف المجتمع من التمثيل البرلماني، وتزداد قيمه هذا التمثيل وانعكاساته من خلال على صوره الدولة سيما إذا كانت من دول عالم الجنوب اذ تهتم مجتمعاتنا بانها محافظه ومتزمتة ولاتحظى فيها المرأة بالمساواة مع الرجل.

2. ان التطور العالمي الكبير الذي تحقق للمجتمعات المعاصرة، اعطى فرصاً للتنافس مع الرجل وبالتالي حسن من فرص وصولها الى البرلمان، وفي هذا تعزيز للعمل البرلماني بما لدى بعض النساء المؤهلات من الخبرات ومهارات للمشاركة في معالجه القضايا المجتمعية التي تواجه السلطات العامة.
3. تمكين القطاع النسائي من التعبير عن قضاياه وطرح مشكلاته ومراجعه التشريعات التي تتناول هذه القضايا وبما يساعد في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة للنساء والرجال على حد سواء.

المحور الثاني: الإطار التشريعي للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

سنت الدولة الجزائرية مجموعة من القوانين المتطابقة مع حقوق المرأة التي أقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان سعيا منها لتحسين وضعية المرأة، تلك القوانين منحت للمرأة الجزائرية حقوقا سياسية، احتوتها دساتير وقوانين الجزائر، وهي:

1. **دستور 1963** : أول دستور للدولة الجزائرية، وقد أشار إلى مبدأ المساواة وتضمن فصلاً خاصا بعنوان الحقوق السياسية، اذ تصت المواد (10،12،13) على أن كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات، إلا أن هذا الدستور لم ينص على حق المرأة في تقلد الوظائف العامة[12].
2. **دستور 1976** : جاء ليقر المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العليا، اذ اكدت المادة (144) على أن وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين بالتساوي، كما اكدت المادة (42) على الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية، وعلى مفهوم المرأة الجزائرية كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة، إذ اعتمد هذا الدستور على مبدأ المواطنة، فكان مكسبا عزز من مكانة المرأة كفاعل اجتماعي يساهم في إحداث التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها شريكة الرجل في عملية بناء الدولة وإنجاح العملية السياسية[13].
3. **دستور 1989** : والذي أبقى على المفاهيم السالفة عندما تناول حقوق المرأة وعدم تمييزها تعزيزا لمبدأ المواطنة وإدماج المرأة في الحراك السياسي والتنموي المحلي والوطني[14].

4. **دستور 1996 :** وقد نصت المادة (31) على أن مؤسسات الدولة تضمن المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بما يجب معه إزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية[15] .
5. **التعديل الدستوري 2008 :** حيث شهدت الجزائر تسارعا في إجراءات تمكين المرأة في الهيئات التشريعية، حيث تم إصدار تعديل دستوري عام 2008 تم فيه إضافة المادة (30) والتي تنص على " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة"[16] .
6. **القانون العضوي 03/12:**أصبحت المرأة الجزائرية تمتلك حظوظاً اوفر ومشاركة أوسع من خلال التعديل الدستوري الذي اقر في تشرين الثاني عام 2008 ، فكانت هذه السنة انتصار بالنسبة للمرأة الجزائرية ، اذ نصب رئيس الجمهورية لجنة وطنية كلفت بأعداد القانون العضوي الذي يسمح بتطبيق المادة (31) مكرر والمتعلقة بترقية الحقوق السياسية للمرأة " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ، يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة والذي جاء بإقرار نسبة المرأة في المجالس المنتخبة" ، أي تم إقرار نظام الكوتا لإعادة التوازن في التمثيل بين الرجل والمرأة ، وهو النظام الذي يقوم على التمثيل الإيجابي لصالح النساء، كما التزم رئيس الجمهورية بإعادة جميع الحقوق للمرأة مما أدى الى احذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركة المجتمع ، اذ وضع التعديل الدستوري في المادة (31) مكرر معالم في اتجاه تكريس حقوق المرأة وتعزيز حظوظها في المجالس المنتخبة[17] .
7. **دستور عام 2016**: نصت المادة (31) " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمراة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس النيابية " هذه المادة تعد تطوراً مهملا لانها تلزم الدولة باتخاذ إجراءات فعلية لضمان تمثيل اكبر للنساء ، وبالرغم من ام دستور عام 2016 لم يحدد نسبة معينة فيما يخص نظام الكوتا الا انه جاء مكملاً لقانون الانتخابات لسنة 2021 الذي خصص كوتا النسائية بين 20 الى 50 بالمئة حسب عدد السكان في الدوائر الانتخابية[18]

.

8. .**دستور عام 2020**: تم تعديل الدستور الجزائري في عام 2020 ودخل حيز التنفيذ عام 2021 ، وتضمن عدة مواد تعزز حقوق المرأة ومشاركتها السياسية ، وفي اطار تطبيق الدستور صدر القانون العضوي (21-01) الغي بموجبه نظام الكوتا واستبداله بمبدا المناصفة في الترشيح أي وجوب تقديم قوائم انتخابية متساوية بين الرجال والنساء ، ويلزم الأحزاب بتضمين قوائم ترشيحات متوازنة بين الجنسين في الانتخابات التشريعية والمحلية وتكون نسبة التمثيل لا تقل عن 30% مع ترتيب الترشيحات بطريقة تضمن فوز عدد معقول من النساء[19].

ويلاحظ مما تقدم ان دستور عام 2008 وما بعده من دساتير وقوانين قد اعطى حقوق وامتيازات في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهذا انعكس بشكل كبير على واقع مشاركة المارة الجزائرية في الانتخابات ولاسيما الانتخابات التشريعية وهذا ما سنلاحظه في المحور القادم.

المحور الثالث: مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

سنتطرق لواقع المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية على المستويين الوطني والمحلي:

اولاً: المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني- :

تواجد المرأة في البرلمان الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة

المدة التشريعية	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد النساء
المجلس التأسيسي لسنة 1964	10	196
المجلس الشعبي الوطني لسنة 1964	2	138
المجلس الشعبي الوطني لسنة (1977-1982)	10	273
المجلس الشعبي الوطني لسنة (1982-1987)	5	285
المجلس الشعبي الوطني لسنة (1987-1992)	7	296
المجلس الشعبي الوطني لسنة (1992-1994)	6	60
المجلس الوطني الانتقالي(1994-1997)	12	192
المجلس الشعبي الوطني (1997 - 2002	15	389
المجلس الشعبي الوطني (2002 - 2007	26	389
المجلس الشعبي الوطني (2007 - 2012	31	389
المجلس الشعبي الوطني (2012 - 2016	146	462

المجلس الشعبي الوطني 2017-2021	120	462
المجلس الشعبي الوطني(2021- 2025) 2021	34	407

ويلاحظ من الدول أعلاه ان الانتخابات التشريعية لعام 2007 ترشحت 1018 امرأة على المستوى الوطني وهو ما يعادل 8.3% فقط من النسبة الإجمالية للمترشحين وقد اتسمت ترشيحات المرأة داخل قوائم الأحزاب بالحضور الكمي الضعيف في مختلف القوائم الحزبية باستثناء حزب العمال والذي كانت ترأسه "لويزة حنون" اذ قامت بترشيح حوالي 100 امرأة ضمن قوائمها الانتخابية وقد تم تفسير ذلك بتوجهات الحزب اذ أن حزب العمال يقوم على أساس العديد من المبادئ على رأسها المساواة بين المرأة والرجل، لكن هذا الحزب ممثلًا في رئيسته لويزة حنون كان له سياسته الخاصة فيما يتعلق في دعم النساء في المعترك السياسي والانتخابي إذ أن هذا الحزب كان يرفض نظام الحصص ويرى ضرورة سيادة مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل دون تمييز أي أن المرأة يجب أن تخوض انتخابات حرة نزيهة في مواجهة بقية المرشحين نساء كانوا أو رجال وما يحكم بينهم هو عدد الأصوات.

ومن ناحية أخرى حصلت النساء في برلمان 2012 على 145 مقعدا نيابياً وسجلت حينها "أكبر نسبة تاريخية" لتمثيل المرأة بنحو 31 % من إجمالي عدد مقاعد البرلمان قبل أن يتراجع تمثيلها في انتخابات 2017 إلى 120 معقدا برلمانياً وذلك من أصل 462 مقعدا بالبرلمان، ما مثل حينها نسبة 26 % من إجمالي المقاعد[20].

اما في انتخابات عام 2021 فيلاحظ تراجع كبير في نسبة تمثيل المرأة في البرلمان اذ فازت فقد 34 امرأة من أصل 407 من اجمال المقاعد، أي بنسبة 8.35% أي نسبة التراجع كانت 25% تقريبا عن الأعوام 2017 و2021، ويرجع سبب ذلك الى الغاء نظام الكوتا حسب قانون الانتخابات لعام 2021، كما ان هذا النظام ادخل نظام التصويت المفتوح الذي يسمح للناخبين باختيار مرشحين فرديين بدلا من التصويت لقائمة حزبية كاملة وهذا أسهم في تقليل فرص فوز النساء، اذ يميل الناخبون الى تفضيل المرشحين الذكور.

كما شهدت الجزائر حدث فريد من نوعه فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وهو ترشح أول أمرأه عربية لمنصب رئيس الجمهورية وقد تمثل ذلك في ترشح "لويزة حنون[21]"رئيس حزب العمال للانتخابات الرئاسية في عام 2004 2009 و2014 في مواجهة الرئيس عبد العزيز

بوتفليقة الذي انتصر عليها في الثلاثة جولات قبل أن يتم القبض على لويزة حنون في 2019 بعد اسقاط بوتفليقة بتهمة المساس بسلطة الجيش والمؤامرة ضد سلطة الدولة.

المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المحليات- :

جرت عدة انتخابات بعد عام 2008 على المستوى المحلي وهي:

- الانتخابات عام 2012 البلدية والولائية

كانت اول انتخابات محلية تطبق فيها الكوتا النسائية وبنسبة 30% و أسفرت الانتخابات المحلية لسنة 2012 على انتخاب 4715 امرأة على مستوى المجالس المحلية موزعة على النحو الاتي[22]

– 4120 امرأة منتخبة على لعضوية المجالس الشعبية البلدية، منهن 6 كرئيسات لمجالس محلية.

-595 امرأة منتخبة لعضوية المجالس الشعبية الولائية، منهن اثنتين كرئيسات لمجالس ولائية.

ويلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد النساء المنتخبات اذ وصل نسبه تمثيلهن في المجالس البلدية الى 18% (مقارنة ب 8% في عام 2007).

هذه النتائج التي حققتها المرأة عن طريق الكوتا لم يكن لها انعكاس على الحكومة التي تشكلت في سبتمبر 2012، حيث تم تعيين ثلاث نساء فقط ووزيرتين وكاتبة دولة. كما لم يكن لها انعكاس أيضا على نتائج تجديد

أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، حيث لم تحصل على العضوية أية امرأة، هذا الوضع يفسر وجوب كوتا أخرى في الحكومة ومجلس الأمة[23].

- انتخابات 2017

استمر تطبيق الكوتا ووصلت نسبة النساء في المجالس البلدية الى 34.5% حوالي 7500 امرأة من أصل 22000 مقعد، اما في المجالس الولائية الولايات بلغت النسبة 30.5%.

- انتخابات 2021

شهدت تراجعا طفيفاً في التمثيل النسائي بسبب تغييرات التحالفات الحزبية لكتها حافظت على نسبة قريبة من 30%.

المحور الرابع :معوقات مشاركة المرأة الجزائرية

إذن المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري تتضمن مجموعة من المعوقات والتي تحول دون المشاركة السياسية الفعالة للمرأة الجزائرية، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة معوقات[24]:

اولاً: المعوقات السياسية

إن ميدان العمل السياسي يتميز بسيطرة ذكورية تاريخية وهيمنة تمثيل الذكور على حساب تمثيل النساء، ومن ثم فإن البنية السياسية تكرس نمط العلاقات الذكورية المسيطرة تقليدياً في المجتمع حسب قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين.

1. غياب الرؤية المنهجية عند صانعي القرار السياسي في حل مشكلات المشاركة السياسية للمرأة.
2. غياب ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وشيوع ثقافة الاستبداد والتسلط: إن الأنظمة التسلطية تحرم المواطنين من الانتخابات الحرة والحريات العامة تزيد من حرمان المرأة من المشاركة والتمثيل.
3. ضعف القوى الديمقراطية والمجتمع المدني وتغييب دور المرأة فيها. إن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية.
4. هيمنة العقلية القبلية والعشائرية خاصة في بعتي المناطق الداخلية للوطن في بنية المجتمع الجزائري مما يعطيه طابع المجتمع الأهلي وليس المجتمع المدني حيث تزداد الضغوطات على حرية المرأة.
5. ضعف الأحزاب السياسية التي يمكن اعتبارها مؤسسات ذكورية بامتياز وهيمنة نظام الحزب الواحد
6. ضعف مشاركة المرأة في الشأن العام وضعف انخراطها بالأحزاب السياسية يحرم المرأة من فرصتها في التدرب والمشاركة والتعرف على العملية السياسية ويقلل من فرص بروز قيادات نسائية.
7. بنية الأنظمة السياسية: حيث تسود البنية العشائرية أو القبلية أو الطائفية أو العائلية، وعليه فإن طابع التنافس الانتخابي هو: عائلي– سياسي– طائفي مما يخلق صعوبة لناحية وصول النساء إلى مراكز صنع القرار. لا تستطيع المرأة دون مباركة وموافقة العائلة، أن

تشارك في الشأن العام والترشح للانتخابات خاصة أن العائلات والعشائر والطوائف لا تقبل أن تمثلها النساء.

8. انعدام الوعي السياسي لدى الأحزاب السياسية بدور المرأة وهو ما نتج عنه تقييد فرص ممارستها لحق الترشح على مستوى المجالس المنتخبة، اذ يرفض البعض منها إدماج النساء سياسيا خوفا من الفشل متذعرين بالخطاب التقليدي حول عدم إيمان المجتمع بعمل المرأة السياسي[25].

ثانياً: التقاليد الاجتماعية الموروثة

تعد التقاليد الاجتماعية من الأسباب والعوامل التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة الجزائرية في الحياة

السياسية، 22 وتتمثل الصعوبات المجتمعية في الاتي 23:

1. استمرار النظرة القاصرة للمرأة في دورها السياسي بسبب الموروث الثقافي ويشمل تأثير ذلك الكثير من القيادات الحزبية أو المسئولين في الجهات الحكومية.
2. تعرض بعض المرشحات للاستهداف الشخصي، بغرض منعها عن الترشح أو إثناء الناخبين من التصويت لصالحين.
3. عدم وقوف الناخبات النساء إلى جانب المرأة والتصويت لصالحيا بسبب انتشار الثقافة السياسية الذكورية التي تربط قيم الانجاز في المجال السياسي بالرجل.
4. صعوبة الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم لاسيما الرجال بسبب طبيعة العادات والتقاليد المجتمعية-

واقتصار الدعاية الانتخابية للمرشحات في الغالب على بعض الأشكال التقليدية.

5. الصورة النمطية التي احتجزت في المرأة كمواطن منقوص المؤهلات، تتوقف حدود نشاطها عند المحيط **الأسري** وتقتصر على بعض القضايا الاجتماعية دون غيرها من القضايا السياسية والاقتصادية

ثالثا: معوقات نفسية

من خلالها ترى المرأة نفسها غير قادرة على مواجهة الرجال ودخول المعترك السياسي وإثبات وجودها وعدم الثقة بالنفس هذه هي ناتجة عن المعوقات الاجتماعية والسياسية السالفة الذكر

التي خلقت لدى المرأة شعورا بالخوف من استهجان المجتمع لعملها السياسي من خلال نعته لها بأسماء تحط من كرامتها أو بألفاظ لا أخلاقية في حقها او خوفا من تداول اسمها على ألسنة السوء وبذلك تصير العار الذي يلحق بالعائلة[26].

إنّ المعوقات السياسية والنفسية والموروث الاجتماعي السلبي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما أزال لك الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد ودؤوب لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه المعتقدات والمورثات.

الخاتمة:

شهدت الجزائر إصلاحات عديدة بعد عام 2008 ومن ضمنها إصلاحات تتعلق بمشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ومن ضمن تلك الإصلاحات إقرار نظام الكوتا، وعلى الرغم من التقدم التشريعي لاتزال المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تواجه عقبات تتعلق بعضها بالبيئة الاجتماعية والثقافية وأخرى معوقات سياسية وكذلك عقبات نفسية تتعلق بالمرأة نفسها ، مما يجعل مشاركتها محدودة ولاسيما على المستوى المجالس المحلية، وعلى الرغم من اتخاذ الجزائر مجموعة من التدابير لتخطي هذه الحواجز إلا أنه لازال أمامها الكثير لتحقق الغاية المنشودة من ذلك. ولقد تطرقنا إلى مجموعة من التوصيات لعلها تكون فعالة في سبيل إشراك المرأة الجزائرية في الحياة السياسية كأخيها الرجل دون تمييز، فالمرأة والرجل في بناء المجتمع سواء.

ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها قي هذه الدراسة هي:

1. وجود جهود تشريعية مهمة لتعزيز مشاركة المراة الجزائرية سياسيا ، مثل إقرار نظام الكوتا ، لكن هذه الجهود لم تحقق الأثر المطلوب بصورة كاملة .
2. محدودية تمثيل المراة في الحياة السياسية رغم النصوص القانونية مما يدل على فجوة بين النصوص والتطبيق الفعلي.
3. أهمية توجيه الجهود نحو توعية المراة وتمكينها من حقوقها لضمان مشاركتها الفعالة جنباً الى جنب مع الرجل في بنلء المجتمع.

اما التوصيات

1. ضمان معرفة المرأة بالعمليات السياسية وقدرتها على الوصول الى المعلومات المتعلقة بالترشيح بالانتخابات بالاقتراع الاحزاب السياسية والمرشحين.
2. يتعين على الدولة صياغة سياسات واستراتيجيات تكفل حقوق المرأة وتساهم في تنويرها وتوعيتها وفهم حقها في الترشح والانتخاب والمشاركة في الحياة العامة.
3. تجاوز العقبات التي تعيق مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية من خلال نشر ثقافة المشاركة وتوعية المجتمع بأهمية المرأة في الحياة السياسية كونها تمثل نصف المجتمع.

الهوامش:

---

1 – Luian W.Pye,Aspect of Development Boston.1966, P.32.

2- Myran Weiner,Political participation ;criises of the political in leonard Binder and sequences in political development ,princent ,New Jersey ,Princeton University ,press,1971,p.164.

[3] - كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1979، ص78.

[4] - عادل عبد الغفار، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة: رؤية تحليليه واستشراقيه، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة ،2009، ص58.

[5] - داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليليه للمادة 62 من الدستور المصري مقارنه مع النظام السياسي الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة ،2002، ص15.

[6] - عمر ابراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي، مجله المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (40)، بيروت،1982، ص15.

[7] - د. وصال العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص56.

[8] مدحت أحمد محمد يوسف غنايم، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة نظرية، المركز القومي للإصدارات القانونية، لقاهرة،2014، ص26-29.

[9] - خالد علي عبد الخالق، المرأة الإمارتية ... بين التمكين والتهميش، مجموعه باحثين: لمرأه العربية في مواجهه النضالية والمشاركة العامة، سلسله كتب المستقبل العربي (53)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص 148.

[10] - وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص20.

[11] - د. محمد المصالحه، المشاركة السياسية للمرأة: قراءه في التجربة الانتخابية الأردنية 2003، مجله دراسات مستقبليه، مركز الدراسات المستقبل، العدد الثاني عشر، جامعه اسيوط، 2006، ص228.

[12] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01963 متاح على الرابط

https://www.algeriedroit.fb.bz

[13] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01976 متاح على الرابط

https://www.algeriedroit.fb.bz

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01989 متاح على الرابط

https://www.algeriedroit.fb.bz

[15] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01996 متاح على الرابط

https://www.algeriedroit.fb.bz

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 قانون رقم 12-3 في 2008 لمتضمن التعديل الدستوري، تقلاً عن: نرجس صفو، "المشاركة السياسية للمرأة بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، طرابلس، 2017، ص80.

[17] خضرون عطاء الله وشقاف ابتسام فاطمة الزهراء، التمثيل السياسي بالمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين النصوص وقيود الواقع، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، 2017، ص285.

[18] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016 متاح على الرابط

https://www.algeriedroit.fb.bz

[19] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020 متاح على الرابط

https://www.algeriedroit.fb.bz

[20] محمد عواض، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ودورها في الحياة الحزبية 2020:2000، المركز الديمقراطي العربي، لندن،2021، ص23-24.

[21] ترشح لويزة حنون للانتخابات الرئاسية في الجزائر

https://www.dw.com/

[22] ليندة اونيسي، نظام الكوتا النسائية في الجزائر،مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد 02 2014، ص. 98

[23] زين العابدين معو ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الفعل السياسي، المجلة الجزائرية للامن الإنساني، العدد 1، الجزائر 2021، ص682.

[24] بوعافية العيد وبلقاسم حاج، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وآليات الحد منها:– دراسة تحليلية، مجلة المعيار، عدد 25، ص919.

[25] ليندة لونيسي، "مصدر سبق ذكره، ص 20.

[26] سميرة بوشعيالة، مصدر سبق ذكره، ص1112.

اولاً: المصادر العربية

1. بوعافية العيد وبلقاسم حاج، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وآليات الحد منها:– دراسة تحليلية، مجلة المعيار، عدد 25.
2. ترشح لويزة حنون للانتخابات الرئاسية في الجزائر
https://www.dw.com/ar
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01963 متاح على الرابط
https://www.algeriedroit.fb.bz
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01976 متاح على الرابط
https://www.algeriedroit.fb.bz
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01989 متاح على الرابط
https://www.algeriedroit.fb.bz
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01996 متاح على الرابط
https://www.algeriedroit.fb.bz
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 قانون رقم 12-3 في 2008 لمتضمن التعديل الدستوري، تقلاً عن: نرجس صفو، "المشاركة السياسية للمرأة بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، طرابلس، 2017.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020 متاح على الرابط
https://www.algeriedroit.fb.bz
9. خالد علي عبد الخالق، المرأة الإمارتية ... بين التمكين والتهميش، مجموعه باحثين: لمرأه العربية في مواجهه النضالية والمشاركة العامة، سلسله كتب المستقبل العربي (53)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006.
10. خضرون عطاء الله وشقاف ابتسام فاطمة الزهراء، التمثيل السياسي بالمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين النصوص وقيود الواقع، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، 2017.
11. د. محمد المصالحه، المشاركة السياسية للمرأة: قراءه في التجربة الانتخابية الأردنية 2003، مجله دراسات مستقبليه، مركز الدراسات المستقبل، العدد الثاني عشر، جامعه اسيوط، 2006.
12. داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليليه للمادة 62 من الدستور المصري مقارنه مع النظام السياسي الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة ،2002.
13. زين العابدين معو ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الفعل السياسي، المجلة الجزائرية للامن الإنساني، العدد 1، الجزائر 2021.

14. عادل عبد الغفار، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة: رؤية تحليليه واستشراقيه، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة ،2009.
15. عمر ابراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي، مجله المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (40)، بيروت،1982.
16. كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1979.
17. ليندة اونيسي، نظام الكوتا النسائية في الجزائر،مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد 02 2014، ص. 98
18. محمد عواض، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ودورها في الحياة الحزبية 2020:2000، المركز الديمقراطي العربي، لندن،2021، ص23-24.
19. مدحت أحمد محمد يوسف غنايم، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة نظرية، المركز القومي للإصدارات القانونية، لقاهرة،2014.
20. وصال العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

ثانيا: المصادرالأجنبية

. Boston.1966.. 1 – Luian W.Pye,Aspect of Development

2- Myran Weiner,Political participation ;criises of the political in leonard Binder and sequences in political development ,princent ,New Jersey ,Princeton University ,press,1971

Algerian women's political participation in political life after 2008

Dr. warqaa muhammed Raheem

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

arqaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Political participation, women, local legislation, challenges

Summary:

In order to achieve justice and equality in any society and strengthen the democratic process, women's participation is an indicator of political maturity and the link it represents between political participation on the one hand and political development efforts on the other. The topic of Algerian women's political participation represents an attempt to examine the reality of their participation in political life in the legislative and executive authorities and to identify the obstacles surrounding it as a challenge that seeks to deprive Algerian women of what international and local laws have granted them.